على قبل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكا على قبل لم يحسن الا بكاؤك
على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان يثبت
لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود ا
لا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون
للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى
بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شي اخر ومعنى التعريف هاهنا ان اتصاف
المبتدا بالخبر امر ظاهر ولا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان شعر
وان سنام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد
اراد ان يثبت له العبودية ويجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا
في دلايل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون للجنس فلا يناسب القول
بكون اعتبار تعريف الجنس بقصد القصر دايما قلنا قد سبق ان اللام
التي ليست للعهد انما هي للجنس وما في المعاني انما هي من شعبه وفروعه
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر
بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم
والشمول في الجمله والمعهود في نحو زيد المنطلق بعد تساوي المبتدا
والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا
عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف
معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر
في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتدا تقدم او تاخر لدلالته على الذات
والصفه متعينه للخبريه تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس
المبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا مسندا اليه ومبنيا له المعنى
ليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومبنيا به المعنى
فزيد يكون زيد مسندا او المنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص
الذي له الصفه صاحب الاسم والصفه قد جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم

ان تاويل زيد



ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم بما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبرية
مسندا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لبين الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البته فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص
واما كونه اى المسند جمله فقد يتوهم كثير من النحاة ان الجمله الواقعه
خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشاية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشا ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا
لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت
الخبر انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم
اعم من الاخباري والانشاي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واين كهذا
ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس
ثابتا للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم انا زيد فاضربه
وزيد كانه لا اسند ونحو الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير
القول في جميع ذلك تعسف فللتقوى او لكونه سببيا كما مر من ان
افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي
يمثل له الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون
الا جملة وقولهم هذا اسبب منه ذاك اي متعلق به من حيث ان السبب
في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شي وسبب التقوى على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا اسند يستدعي ان يسند اليه شي
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا
لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه الى المبتدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)